



مجلة جامعة الزيتونة

علمية محكمة فصلية
تصدر عن جامعة الزيتونة
ترهونة - ليبيا

مجلة جامعة الزيتونة

العدد التاسع والأربعون مارس 2024

Azzaytuna University

Peer – reviewed Periodical Scientific Journal
Issued by Azzaytuna University
Tarhouna - Libya



مارس 2024

العدد (49)

Issue (49)

Mar 2024

مجلة جامعة الزيتونة

تنويه

1. إن الآراء والأفكار والمعلومات العلمية وغيرها التي تنشر بأسماء كتابها تكون على مسؤوليتهم ويسمح باستعمال ما ورد في هذه المجلة من مواد علمية أو فنية بشرط الإشارة إلى مصدرها.
2. الباحث هو المسؤول الأول عن الأمانة العلمية على ما تم تداوله من معلومات في بحثه.
3. البحوث والمقالات العلمية والمراسلات الأخرى توجه إلى أسرة تحرير مجلة جامعة الزيتونة على العنوان البريدي للمجلة.
4. الإعلانات بالمجلة يتم الاتفاق عليها مع أسرة التحرير بالمجلة.
5. حقوق الطبع والنشر محفوظة لجامعة الزيتونة ويسمح باستعمال ما يرد في هذه المجلة شرط الإشارة إلى مصدره.
6. المعلومات والآراء الواردة في المجلة مسؤولية المؤلف ولا تعبر عن وجهة نظر المجلة.

رقم الإيداع المحلي: 2014/383

دار الكتب الوطنية بنغازي

ISSN 2523-1006

المراسلات توجه إلى رئيس تحرير المجلة

هاتف:

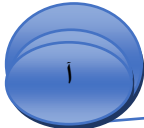
00 218 537621379

فاكس:

00 218 537621380

E- mail: almajala@azu.edu.ly

ترهونة - ليبيا



مجلة علمية محكمة فصلية

تصدر عن جامعة الزيتونة – ترهونة

رئيس التحرير

أ.د. إسماعيل محمد شرينه

مدير التحرير

أ.د. عبدالسلام مسعود رحومه

أسرة التحرير

1. أ.د. محمود عبدالمولى علي
عضوا ومقررا
2. أ.د. مصطفى محمد عبدالله
عضوا
3. أ.د. رفيع المبروك الحسناوي
عضوا
4. د. لطفي عبدالحميد المسلاتي
عضوا
5. د. ظافر عمر المرابط
عضوا

مجلة جامعة الزيتونة

دورية علمية مُحكّمة (فصلية) لها هيئة تحكيم تصدر عن رئاسة جامعة الزيتونة تنشر على صفحاتها نتائج أعمال بحثية مختلفة، تمتاز بالأصالة، وتكتمل سلسلة التواصل العلمي المتخصص ووجدت لتكون وعاء نشر علمي إلكتروني لتنقل خبرات أهل الاختصاص ونشر المعلومة المتخصصة الأصيلة والمترجمة ، ويراعي نشر الأعمال العلمية (البحث أو النظرية أو النقد أو التلخيص أو الترجمة) وفق المعايير العلمية والعالمية وتضيف إلى المعرفة الإنسانية ما يستفيد منه الباحثون في شتى فروع العلم.

▪ رؤية المجلة:

- الريادة في نشر الأعمال العلمية الرصينة .
- أن نكون خيار الباحثين الأول لنشر بحوثهم في مختلف مجالات العلوم .
- الوصول إلى مكانة متميزة في نشر ثقافة البحث العلمي في المجتمع العربي.

▪ رسالة المجلة :

- الرقي بمستوى البحث العلمي في ليبيا.
- نشر أعمال علمية متخصصة تراعي إتباعها لقواعد النشر العلمية ، وجدة الموضوعات وريادة الطرح ، والموضوعية في صياغة النتائج والتوصيات.

▪ أهداف المجلة:

1. نشر الثقافة العلمية، والإسهام في بناء مجتمع عربي يؤمن بأهمية البحث العلمي.
2. توجيه الرأي العام العربي باتجاه قضايا الملحة.
3. محاربة الخرافات من خلال البحث العلمي، وتشجيع الإبداعات البحثية في المجتمع.
4. مواكبة التطورات العالمية في المجالات العلمية المختلفة.
5. فتح نافذة جديدة للباحثين محلياً وعالمياً لنشر بحوثهم في التخصصات العلمية كافة.
6. نُشر البحوث المبتكرة التي يعدّها الباحثون في المجالات العلمية في مختلف القضايا من أجل إثراء البحث العلمي وتنميته في هذه المجالات.
7. توطيد الصلات العلمية والفكرية بين جامعة الزيتونة ونظيراتها في الجامعات الأخرى.
8. متابعة اتجاهات الحركة العلمية في التخصصات كافة عن طريق التعريف بالكتب والترجمات الحديثة ، والرسائل الجامعية والبحوث التي تُقدّم في المؤتمرات، والندوات العلمية.

■ قواعد النشر:

تنشر المجلة الدراسات والبحوث الأصلية وفق مبادئ الدين الإسلامي الحنيف ، وكذلك وفق قوانين إصدار ونشر الدولة الليبية ، وكذلك وفق رؤية جامعة الزيتونة، ورسالتها وأهدافها والتي تتبع الأساليب المنهجية والموضوعية والقواعد المتعارف عليها في كتابة الأبحاث والدراسات العلمية شرط ألا يكون البحث قد نشر في أي جهة أخرى ، وأن يتعهد الباحث كتابة بذلك.

1. أن يكتب على البحث اسم الباحث ثلاثيا ، وكذلك جهة عمله وعنوانه وبريده الإلكتروني.
2. تقبل البحوث باللغة العربية والإنجليزية والفرنسية. وتكتب البحوث والدراسات والمقالات باللغة العربية (متضمنا ملخصا باللغة العربية) أو بالإنجليزية أو بالفرنسية (متضمنا ملخصا باللغة العربية) على ألا يزيد كل ملخص عن (200) كلمة.
3. ألا يتجاوز البحث المقدم خمساً وعشرين صفحة من الحجم العادي (A4) ، إلا إذا رأت هيئة التحرير خلافا لذلك. ويشترط أن يتسم البحث بسلامة اللغة ودقة التوثيق.
4. للمجلة الحق في نشر الأبحاث والاستفادة منها في المجالات العلمية دون الرجوع لأصحابها بشرط الإشارة إلى أصحابها حسب القواعد المتعارف عليها .
5. لا تُردُّ البحوث المرسلّة إلى المجلة إلى أصحابها ، سواء أقبلت للنشر أو لا ، ولا يحق للمتقدم المطالبة بها.
6. عند قبول البحث ونشره في المجلة يستلم الباحث نسختين من العدد وفق الإجراءات الإدارية والمالية المتبعة بالمجلة.
7. لهيئة تحرير المجلة الحق القانوني في رفض أي مشاركة علمية ما لم تكن معدة وفق الشروط المذكورة أعلاه أو تكون خارج اختصاص المجلة.
8. لا يجوز نشر البحث أو أجزاء منه في مكان آخر بعد إقرار نشره في مجلة جامعة الزيتونة إلا بعد الحصول على إذن كتابي من رئيس التحرير.
9. ترتيب البحوث في المجلة تخضع لاعتبارات فنية.
10. لا تدفع المجلة مكافآت مقابل البحوث المنشورة أو مراجعات الكتب أو أي أعمال فكرية ما لم يكن بتكليف منها.

■ مواصفات كتابة البحوث :

- ترسل البحوث المقدمة للنشر من ثلاث نسخ مطبوعة ونسخة في قرص مدمج (CD) وفق الآتي:
1. يطبع البحث على ورق (A4) أبيض ناصع بالأبعاد التالية (13سم × 22 سم) ، وأن تكون أبعاد هوامش الصفحة من أعلى (4.85 سم) ومن أسفل (3.5 سم) ومن الجانبين (4.5 سم) ،



وبمسافة (1.5 سم) بين الأسطر لكي يكون صالحاً للنشر مباشرة. وتكتب باستخدام المحرر (M.S.WORD) ولا تقبل على أي برامج أخرى.

2. تسلم نسخة من البحث علي قرص مدمج وعدد(2) نسخ مطبوعة على ورق لا تحتوي على اسم المؤلف ولا عنوانه.

3. يراعى في أسلوب توثيق المراجع داخل النص نظام (APA) كما يأتي:
يشار إلى توثيق المصادر في نهاية الفقرة فيكتب الاسم الأخير وسنة النشر ورقم الصفحة داخل قوسين . أما قائمة المراجع فتكون في نهاية البحث أو الدراسة وفق الآتي:
اسم المؤلف - عنوان الكتاب- الطبعة إن وجدت - مكان النشر - دار النشر-سنة النشر.

4. البحث باللغة العربية يستخدم الخط العربي المبسط (AL-Mohanad Bold) أما إذا كان باللغة الانجليزية فيستخدم الخط (Times- New Roman).

5. يجب أن يحتوي البحث على العناصر الرئيسية التالية: (ملخص البحث، مقدمة، خطوات البحث، النتائج، المناقشة، المراجع).

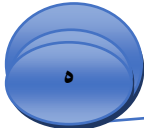
■ كيفية إعداد البحوث :

• فيما يخص العناوين :

1. يكتب عنوان البحث في وسط الصفحة وبخط حجمه (13سم) أسود غامق.
- تكتب أسماء المؤلفين بخط حجمه (12سم) أسود غامق وتحت العنوان مباشرة بمسافة سطر واحد بحيث تبدأ باسم المؤلف وتنتهي باسم الجد أو العائلة ، وتكتب عناوين المؤلفين بخط حجمه (11سم) عادي مباشرة تحت اسم المؤلف ويكتب البحث بخط حجمه (13سم).

• فيما يخص الجداول والأشكال والمعادلات الرياضية:

1. يجب ألا تتجاوز أبعاد الجداول والأشكال أبعاد النص المكتوب (13سم×22سم) ولا يتم تقسيم الجدول على صفحتين . والحد الأدنى لحجم الكتابة داخل الجدول (8 سم) والأقصى (10سم). مكتوباً بنفس البرنامج (MSWORD) وليس منفصلاً أو مدخلاً بماسح ضوئي ويجب أن يسبق كل جدول رقم تسلسلي وعنوان له بحجم (11سم) عادي ، وأن تكون أصلية وواضحة.
2. المعادلات الرياضية تكتب باستخدام محرر المعادلات 3 الموجود بحزمة الميكروسوفت الإلكترونية.



■ كيفية تقييم البحوث :

1. تخضع كافة البحوث والدراسات المقدمة إلى المجلة إلى فحص أولي من قبل هيئة التحرير لتقرير أهليتها للتحكيم والتزامها بقواعد النشر للتقويم والتحكيم حسب الأصول المتبعة ويحق للهيئة أن تعتذر عن قبول أي بحث دون إبداء الأسباب وإذا تمت الموافقة عليها للنشر ترسل هذه البحوث إلى محكمين اثنين في مجال الاختصاص يشهد لهم بالخبرة والكفاءة في مجال البحث العلمي داخل ليبيا وخارجها لتقييمها، ولا تنشر بالمجلة إلا بعد موافقتهما .
2. للمجلة أن تطلب من الباحث بناءً على اقتراح لجنة التقييم إجراء تعديلات شكلية أو موضوعية - جزئية أو كلية - على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر في المجلة.
3. يلتزم الباحث بإجراء تعديلات المحكمين على بحثه أو إبداء رأيه بشأن هذه التعديلات وفق التقارير المرسله إليه، وموافاة المجلة بنسخة معدلة خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً.

● Publishing Rules

The Journal publishes authentic studies and researches according to the principles of true Islamic religion, as well as to the Libyan state laws for the issuance and publishing and also according to the vision, mission and goals of Azzaytuna University, which follow systematic and objective methods and generally accepted rules in writing scientific researches and studies, provided that the research should not have been published in any other place and that the researcher undertakes to do so in writing.

- 1- To write on the research the triple name of the researcher, as well as his work affiliation, address and e-mail.
- 2- Researchers are accepted in Arabic, English and French. Researches, studies and articles are written in Arabic (including a summary of the abstract in Arabic) or in English or in French (including a summary of the abstract in Arabic), provided that every summary (abstract) shall not be less than (200 words) and not more than (250 words).
- 3- The submitted researches shall not exceed 25 pages of normal size (A4), unless the editorial board decides otherwise. It is required that the research is characterized by accurate language and documentation.
- 4- The journal has the right to publish researches and take advantage of them in the scientific fields without reference to their owners, provided that pointing to owners is made according to generally accepted rules.
- 5- Researches sent to the journal shall not be returned to their respective owners, whether or not have been accepted for publication. The applicant is not entitled to claim them.



6- Upon acceptance of the research for publication in the journal, the researcher receives two copies of the issue in accordance with the financial procedures of the journal.

7- The editorial board of the journal shall have the legal rights to reject any scientific participation, unless it has been prepared in accordance with the above-mentioned conditions or not related to the competence of the journal.

8- Research or parts of it may not be published in another place after being approved for publication in Azzaytuna University journal, only after obtaining a written permission from the editor.

9- Order of the appearance of the researches in the journal shall be subject to technical considerations.

10- The journal does not pay rewards for published researches, book reviews or any intellectual work unless commissioned by them.

• Specifications of Written Researches

Researches submitted for publication shall be sent in three paper based copies and a copy on Compact Disk (CD) according to the following:

1- The research shall be printed on (**A4**) bright white paper with the following dimensions (**13 cm × 22 cm**) and page margins from top **4.85 cm**, bottom **3.5 cm** and sides **4.5 cm** in order to be valid for publication directly, written using the editor (**M.S. Word**) and shall be accepted in any other programs.

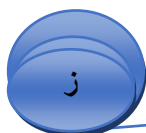
2- A copy of the research shall be submitted on Compact Disk and the **2** copies printed on paper not containing the author's name or address.

3- In documenting references inside the text, the (**APA**) style shall be taken into account as follows:

- Documenting of sources shall be referred to at the end of paragraph where to be written: last name , year of publication, and page number in parentheses. As for the list of references shall be at the end of the research or study according to the following: statement of the author's name – book title – edition if any – place of publication – publishing house – publishing year.

4- A research in Arabic language uses simplified Arabic font (**AL-Mohanad Bold**) , as for the research in English language uses the font (**Times New Roman**).

5- The research must contain the following basic components: (research abstract, introduction, research steps, results, references).



• Methods of Research Preparation

• Titles

1- A research title shall be written in the middle of the page using font size **13** Dark Black.

2- Names of authors shall be written using **12** Dark Black font, immediately below the title at a distance of one line, starting with author(s)' name and ends with the name of grandfather of surname, authors' addresses shall be written using **13** normal font size immediately under authors' names.

• Tables, Figures and Mathematical Equations

1- Dimensions of tables and figures shall not exceed the dimensions of the written text (**13 cm × 22 cm**), tables must not be divided into two pages. The minimum limit of font size inside the table is (**8**) and the maximum is (**10**), written using the same programme (**M.S. WORD**), not separated or entered by a photo scanner. Each table shall be preceded by a serial number and a title for it at size (**11**) normal, and be original and clear.

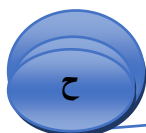
2- Mathematical equations shall be written using equations writer (**3**) found in Microsoft electronic beam.

• Methods of Research Evaluation

1- All researches submitted to the journal shall be subject to preliminary examination by the editorial board to decide their eligibility for evaluation and compliance with publication rules for arbitration and evaluation according to accepted practices. The board shall have the right to refrain to accept any research without giving reasons. If approved for publication, such researches shall be sent to two reputable reviewers in the field of competence who are experienced and efficient in the field of scientific search inside and outside Libya to evaluate them. The researches shall not be published in the journal except after their approval.

2- According to proposal of evaluation committee, the journal may request the author to do formal or objective – total or partial amendments to the research or study prior to be permitted to publication in the journal.

3- The researcher shall comply with carrying out the reviewers' amendments to his research or give his opinion in respect of such amendments according to reports sent to him, and submit the amended copy to the journal within a period not exceeding (**15**) days.



مجلة جامعة الزيتونة
مجلة علمية محكمة فصلية
تصدر عن جامعة الزيتونة - تروونة
العدد التاسع والأربعون / مارس 2024 م

المحتويات

الترقيم	العنوان	الصفحة
1	قلق المستقبل وعلاقته بتقييم الأداء لأعضاء هيئة التدريس من وجهة نظر الطلاب في جامعة طبرق فتحي أمراجع أمصادف، خليل معيوف محمد	48-1
2	الإيجاز في التحرير والتنوير انتصار فوزي علي بن ساسي	72-49
3	روائع النص الخفي - قراءة في نصوص مختارة من الشعر الليبي فادية محمد عبدالسلام	100-73
4	تأثير مستخلصات أوراق نبات ضرس العجوز (<i>Emex spinosa</i>) على الإنبات بذور وبادرات الشعير (<i>Hordeum vulgare</i>) عبد السلام عبد الحفيظ الهاشمي	110-101
5	تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية باستخدام نظام التقييم المصري الأمريكي CAMEL دراسة حالة على مصرف المتحد للتجارة والاستثمار على صالح أحمد	109-111
6	نفتيش السيارات الخاصة بين الاطلاق والتقييد بمناسبة التعليق على قرار الدوائر المجتمعة بالمحكمة العليا في الطعن الجنائي رقم 69/571 ق جلسة 2023/6/5 م فرج عبدالواحد نويرات	129-110
7	الحوكمة واثرها على الإفصاح المحاسبي و جودة التقارير المالية "دراسة تطبيقية على المصارف التجارية بمدينة طرابلس محمد فرج شقوف	169-130
8	اثر راس المال الفكري على جودة التعليم الجامعي دراسة تطبيقية على كلية الاقتصاد والعلوم السياسية . جامعة طرابلس عمر حسين أبوخشم	215-170
9	دراسة تأثير مخلفات ألياف النخيل على اختبار الضغط للمكعبات الخرسانية نوري محمد الدرويش، سليمان السنوسي مصباح يامي	228-216
10	الصفات الشخصية للأستاذ الجامعي في كلية التربية القصية جامعة الزيتونة من وجهة نظر رؤساء الأقسام العلمية والإدارية وسام اعمار علي أبو زيد	260-229
11	رواسب الفئات البركاني (البيروكلاستيك) في منطقة شعيث وادي القطارة جنوب غرب تروونة - دراسة وصفية عياد فرج المبروك عبدالمنعم عبدالسلام البركي	276-261
12	مغالطات المستشرقين حول القرآن والسنة ، (جولد زيهر نموذجا) محمد المختار صالح	312-277
13	العلاقة بين معدل النمو والبطالة في ليبيا (دراسة قياسية للفترة 1998 - 2010) عاصم شعيلي التائب	353-313
14	الاستراتيجية الجديدة للسياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الأوكرانية-الروسية سنة 2022 البدرى الطاهر عياد صوان	392-354
15	دراسة لسورة عبس إعرابا وبلاغة وتفسيرا الدوكالي صالح الدوكالي	418-393
16	خصائص معلمي رياض الأطفال وعلاقتها باكتساب الخبرات التعليمية عبدالرزاق محمد سليم	444-419

المحتويات

الترقيم	العنوان	الصفحة
17	طرائق وضع المصطلحات التوليد والافتراض والترجمة نظرة تفصيلية في مجامع اللغة العربية أحمد محمد القادري	471-445
18	المسائل التي استدلت لها القاضي عبدالوهاب البغدادي بعمل أهل المدينة في كتابه المعونة (باب العبادات نموذجا) محمد مسعود الرّداني	514-472
19	بعض التأمّلات التربوية في مدرسة الحج رحومة حسين أبوكرحومة	536-515
20	أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على ميزان المدفوعات دراسة قياسية على الاقتصاد الليبي للفترة (1990-2020) أ.حمزة محمد النوري	561-537
21	دعائم السلامة الوطنية في قانون العقوبات الليبي احميده احسونة الداكشي	578-562
22	موقف أهالي ترهونة من الحكم العثماني (1551-1711م) المختار عبدا القادر المختار	593-579
23	DOLOMITE MINERAL EFFECTIVENESS ON THE SANDSTONE RESERVOIR PERMEABILITY Omar Kalifa Hammuda Aluhwal, Farad H. Faraj	610-594
24	Teachers' Perspectives on Effect of Class-Size on the Teaching of English Language in Libyan Secondary Schools Khalil Jahbel	626-611
25	Effect of Size and Location of Repair on Flexure Strength of RC Beams Abduallah Muftah Menshaz, Husen Abduallah Alhawat	677-649
26	MATLAB Simulink for Bluetooth Frequency Hopping and Modulation Model Sumaya Sharaf M Shenbesha	691-678
27	Fixed Bed Column Study for Removal of Basic Blue 90 Dye from Simulated Wastewater Using Hybrid Modified Rice Husk and Carbonized Palm Shell Adsorbents Ali Hussien Al-Eggiely, Alsadek Ali Alguail	711-692
28	Determination of total and available phosphorus in soil samples collected from Tarhuna, Libya using spectrophotometry Salem Mohammed S. Ahmed, Mahmud Ashtewi S. Ashtewi and Taghreed T. A. Abuattwan	727-712
29	The management perspective of having sound academia, including improving the status of academic freedom: The Global South as a study. Mabruk derbash	747-728
30	Natural Convection Heat Transfer along a Partially Heated Vertical Channel Ahmed Habeb	768-748



تصدير

بسم الله الرحمن الرحيم

استكمالاً للدور الريادي الذي تضطلع به مجلة جامعة الزيتونة من أجل تحقيق هدفها المنشود وهو " نشر نتائج المشاريع والأبحاث العلمية وتعزيز النشر العلمي في مختلف التخصصات العلمية للاستفادة منها محلياً وإقليمياً." وسعيًا لتقديم الأفضل ها نحن أولاء نقدم لكم العدد التاسع والأربعين لشهر مارس 2024، والذي يضيف جهداً علمياً جديداً في رحلة العطاء البناءة، ليستمر صدور هذه المجلة لتحقيق هدف الوصول إلى مصاف الدوريات والمجلات العلمية المحكمة آخذين بعين الاعتبار الشروط والمعايير العلمية، والفنية المحلية والدولية.

ختاماً: هذه المجلة بين أيديكم ... فتحية شكر وتقدير لكل من أسهم في إظهارها لحيز الوجود، ونرجب بمشاركاتكم وملاحظاتكم جميعاً، والتي ستكون بلا شك داعماً قوياً لنا على تقديم الأفضل في الأعداد القادمة.

والله ولي التوفيق ،،،

مدير التحرير

أ.د.عبدالسلام مسعود رحومه



الحوكمة واثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية

"دراسة تطبيقية على المصارف التجارية بمدينة طرابلس

محمد فرج شقلوف

قسم المحاسبة- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة طرابلس

university2015aa@gmail.com

تاريخ الاستلام 2023-12-07

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية العاملة في مدينة طرابلس. ولتحقيق أهداف الدراسة تم التركيز على أهم القطاعات التي لها تأثير كبير على الاقتصاد الوطني، حيث تمثل مجتمع الدراسة في المصارف التجارية العاملة بمدينة طرابلس على اعتبار أن مدينة طرابلس يتركز فيها أهم المصارف التجارية في حين شملت عينة الدراسة أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية ومعدّي القوائم المالية بالمصارف التجارية. ولغرض جمع البيانات الأولية تم اعداد صحيفة استبيان تحتوي على (20) فقرة موزعة على ثلاثة محاور لخدمة فرضيات الدراسة، حيث تم توزيع عدد (60) صحيفة استبيان في حين كان عدد الصحف المستلمة والصالحة للتحليل (55). ولغرض تحليل

الحوكمة واثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (130-169)

البيانات الاولية واستخراج نتائج الدراسة، تم استخدام الاسلوب الإحصائي المناسب (One Sample T- test).

ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك وجود أثر لقواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية قيد الدراسة. كما بينت الدراسة وجود علاقة بين مقومات الأساس المحكم والفعال لقواعد الحوكمة بالإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية. في حين اظهرت الدراسة كذلك عدم وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمؤشرات المعاملة المتكافئة للمساهمين ومبدأ الإفصاح والشفافية على جودة التقارير المالية بالمصارف، ايضا توصلت الدراسة إن مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة بالمصارف قيد الدراسة كان متوسطاً، و إن مستوى جودة التقارير المالية بالمصارف قيد الدراسة كان متوسطاً.

المقدمة:

من المفاهيم الحديثة التي زادت أهميتها في الآونة الأخيرة وهو مصطلح الحوكمة و ازداد اهمية الحوكمة في قطاع الاعمال العام والخاص كما انها تنمي الثقة في المنشآت التي تطبق الحوكمة مما يساعد على جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية، كما يساعد في الحد من هروب رؤوس الأموال المحلية .زياده المتاح من التمويل وإمكانية الحصول على مصادر أرخص للتمويل وهو ما يزيد من أهمية الحوكمة خصوصاً بالنسبة للدول النامية. كما تعددت الاتجاهات الفكرية في أهمية الحوكمة حيث هناك من ذهب الي أهمية الحوكمة في القطاع العام لما لها من تأثيرات علي اقتصادي الوطني ومن ذهب الي ان الحوكمة ذات أهمية بالغة في القطاع الخاص متمثلة في قطاع التجاري والصناعي بوجه عام ،كما ان ارتبطت الحوكمة ارتباط وثيق بالآزمات المالية والاقتصادية ، كما ان الازمات المتكررة تؤكد ان عدم تطبيق الحوكمة بشكل المطلوب قد زاد من حدة هذه

الحوكمة واثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (130-169)

الازمات حيث افلست العديد من الشركات العالمية من الدول المتقدمة وحيث ان الإفصاح يعتبر من الركائز الرئيسية للحوكمة ،والذي من خلاله بالإمكان ان تكتشف الكثير من الانحرافات التي قد تتسبب في تدهور المؤسسات وشركات ،او افلاسها بسبب وجود تلاعب وعدم الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ، كما ان المعلومات المحاسبية التي تقدم للجنة المراجعة تساعدها في عملية المراقبة والمراجعة وقياس الأداء المالي وتشغيلي وكذلك الوقوف علي الوضع الاستثماري والتمويلي لها، فان هذه الدراسة توضح العلاقة المتداخلة والمتبادلة ذات التأثير المباشر وغير المباشر بين الحوكمة والافصاح المحاسبي في المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية ، حيث يتأثر الإفصاح المحاسبي بقواعد واليات الحوكمة فمن جهة فان الحوكمة تؤدي وظيفة اجتماعية واقتصادية ،وان تطبيقها يؤدي الي زيادة الثقة والمصدقية علي في جودة التقارير المالية والتي يتم اعدادها الي كافة الأطراف المستفيدة بشكل عادل. كما انها تهدف الي التعرف على اثر قواعد الحوكمة علي الإفصاح المحاسبي في المعلومات المحاسبية ومن ثم التعرف علي صعوبات التي تحد وتقلل من تطبيق هذه القواعد في المصارف التجارية بهدف خروج بتوصيات تساهم في تعزيز هذه القواعد وتطوير ثقافة الحوكمة داخل البيئة الليبية .

مشكلة الدراسة :

تنطلق مشكلة البحث من عدم تطبيق قواعد الحوكمة بالمصارف التجارية العاملة بمدينة طرابلس ويتلخص تساؤل مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي :

هل تؤثر قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي و جودة التقارير المالية؟. ويشق من السؤال

الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية :

الحوكمة واثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (130-169)

1) هل هناك علاقة ارتباطيه بين وجود مقومات أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة ودورها في

الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير للمصارف؟

2) هل هناك علاقة ارتباطيه بين توفر مقومات تدعم أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإدارة

لتعزيز وزيادة درجة في الإفصاح وجودة التقارير للمصارف؟

3) هل هناك علاقة ارتباطيه بين توفر مقومات الإفصاح والشفافية على زيادة درجة الإفصاح وجودة

التقارير للمصارف؟

أهمية الدراسة :

تعتبر هذه الدراسة مهمة نظراً لتزايد الاهتمام بدراسة العلاقة بين قواعد الحوكمة والافصاح

المحاسبي وجودة القوائم المالية وعلى اعتبار ان القطاع المصري يعتبر من اهم القطاعات التي لها دور

كبير في الاقتصاد الوطني و ان قوائمها المالية الصادرة عنها تهم الكثير من اصحاب المصالح ذات

العلاقة وهما كافة المطلعين والمستخدمين للتقارير الخاصة بها، وان تطبيق قواعد الحوكمة سوف

يؤثر بشكل كبير في عملية الافصاح ومن هنا تنبع أهمية الدراسة بان في حالة تم تطبيق قواعد

الحوكمة فانه يكون هناك افصاح محاسبي يعمل على رفع مستوى الشفافية والدقة في المعلومات

الظاهرة في القوائم المالية بالإضافة الى تأثيره المباشر على جودة القوائم المالية و بالتالي يعطي

رضا واشباعنا الى كافة اصحاب المصلحة ،وتعتبر هذه الدراسة اضافه علمية للباحث لزيادة

ادراكه وزيادة تنمية المعرفة وهو يعتبر ايضا إضافة لمكتبة الكلية وأثراء لها ، كما أيضا يمكن

للمصارف والعاملين فيها و الاطراف الخارجية من التعرف على اوجه القصور ونقاط الضعف ان

وجدت كما يمكن الاستفادة من النتائج التي تتوصل اليها الدراسة.

الحوكمة واثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (130-169)

أهداف الدراسة :

1/ التعرف على دور الافصاح وتأثره بقواعد الحوكمة.

2- التعرف على اثر الحوكمة على الافصاح وجودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية.

فرضيات الدراسة :

لغرض تحقيق اهداف الدراسة تم صياغة الفرضية العدمية الرئيسية الآتية :

H0: لا يوجد اثر لقواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية الصادرة عن

المصارف التجارية.

ولغرض اختبار الفرضية الرئيسية لقبولها او رفضها وتحقق اهداف الدراسة تم صياغة الفرضيات

العدمية الفرعية التالية :

H01: لا توجد علاقة بين وجود مقومات أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة ودورها في الإفصاح

المحاسبي وجودة التقارير الصادرة عن المصارف التجارية.

H02: لا توجد علاقة ارتباطيه بين توفر مقومات تدعم أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على

الإدارة لتعزيز وزيادة درجة في الإفصاح وجودة التقارير الصادرة عن المصارف التجارية.

H03: لا توجد علاقة ارتباطيه بين توفر مقومات الإفصاح والشفافية على زيادة درجة الإفصاح

وجودة التقارير الصادرة عن المصارف التجارية .

الحوكمة واثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (130-169)

منهجية الدراسة:

- المنهج الاستقرائي : اعتمد الباحث علي تكوين الجانب النظري على الكتب والبحوث وعلى ما توفر من مصادر ومراجع على شبكة المعلومات الدولية (انترنت) وكذلك الكتب المتوفرة لتكوين الجانب النظري للدراسة.

- المنهج الاستنباطي: تم الاعتماد على هذا المنهج من خلال طرح الأسئلة والاستفسارات على عينة الدراسة وذلك من اجل الوصول للنتائج وتوصيات تتعلق بموضوع الدراسة.

حدود الدراسة :

الحدود المكانية : ستم هذه الدراسة كدراسة حالة على المصارف التجارية .

الحدود الزمنية : اقتصرت الدراسة على الفترة الزمنية التي قام فيها الباحث بالدراسة الميدانية سنة

2023م

مجتمع وعينة الدراسة :

مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في المصارف التجارية العاملة بمدينة طرابلس.

عينة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة من أعضاء مجلس الإدارة وكذلك الإدارة التنفيذية الوسطى في المصارف

التجارية العاملة بمدينة طرابلس وعددها (6) مصرفا ، حسب الجدول رقم (1):

رقم	اسم المصرف	عدد الصحف المستلمة والصالحة للتحليل
1	مصرف الجمهورية	9
2	مصرف الوحدة	8
3	المصرف التجاري	9
4	مصرف شمال افريقيا	10
5	مصرف الاجماع العربي	9

الحوكمة وأثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على ..(130-169)

10	المصرف الصحاري	6
55	مجموع العينية	

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

دراسة : أسلام (2022): بعنوان " الحوكمة وأثرها على الإفصاح المحاسبي دراسة من وجهة نظر العاملين في البنوك الأردنية".

هدفت هذه الدراسة إلى التركيز على الحوكمة و أثرها على الإفصاح المحاسبي، و لغرض تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام صحيفة الاستبيان كأداة للدراسة و ذلك من أجل التعرف على الحوكمة وأثرها على الإفصاح المحاسبي دراسة من وجهة نظر العاملين في المصارف الأردنية. من أجل تحقيق أهداف الدراسة، ولتحقيق غاياتها يتطلب الأمر من ضرورة الجمع بين أكثر من منهج الدراسة، مثل منهج التحليل الوصفي، والمنهج الإحصائي بالإضافة إلى الاعتماد على أكثر من أسلوب من أساليب الدراسة والتي تتمثل فيما يلي: الاطلاع على المصادر الأولية للمعلومات كالتقارير، والنشرات الصادرة عن الدوائر والوزارات والجهات الرسمية، وذات العالقة بموضوع الدراسة كذلك الاطلاع على المصادر الثانوية للمعلومات، ممثلة في المصادر والمراجع المكتبية ذات العالقة المباشرة وغير المباشرة للدراسة حيث تم تحديد منطقة الدراسة وهي مجموعة المصارف الاردنية. ولغرض تحليل البيانات تم استخدام الأسلوب الإحصائي لتحليل وإيجاد العلاقات بين متغيرات الدراسة، سواء الأسلوب الاستقرائي المتعلق باستخدام تعميمات عن خصائص المجتمع الكلي، وكذلك الاعتماد على الأسلوب الوصفي، من أجل دراسة البيانات المتوفرة ومقارنتها.

و لقد استنتجت الدراسة ان إيجاد نظام رقابي محكم يمكن أن يساهم في تحسين أداء المنظمات وان من الدعائم الأساسية للتحكم المؤسسي ضرورة وجود الشفافية والاستقلالية والعدالة، كما ان

الحوكمة واثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (169-130)

هناك إدراك كبير للعاملين في المصارف لمسؤولياتهم الخاصة إضافة الى ذلك ان حوكمة المؤسسات المصرفية تعني النظام الذي على أساسه تكون العلاقات التي تحكم الاطراف الأساسية في المصرف، واضحة بما يؤدي إلى تحسين الأداء والنجاح. واخيرا استنتجت الدراسة تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية وفقا لمبداي بازل يعد امرا ضروريا لإيجاد نظام رقابي محكم وموحد يمكن أن يساهم في تحسين أداء المصرف.

دراسة : دينا (2019)؛ بعنوان دراسة أثر آليات حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي الاختياري للشركات عبر الإنترنت.

هدفت هذه الدراسة إلى التوصل لأثر آليات حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي الاختياري للشركات عبر الإنترنت ، حيث تعد آليات حوكمة الشركات بمثابة العمود الفقري للشركة ، وأداة فعالة لضمان الافصاح الجيد ، والتأكد من مستوى الشفافية في القوائم المالية للشركات، والضمانة الأساسية لاستمرار الشركات في مزاولة نشاطها وتطويره، فهذه الآليات تحمي الشركات من التعرض للانهيئات المفاجئة ، كما تزيد ثقة المستثمرين في تلك الشركات ، ونظراً لأن المعلومات التي تحتويها القوائم والتقارير المالية عبر شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) ، لا تلبى احتياجات أصحاب المصالح، ولا تفي بمعايير الجودة المطلوبة ، وذلك لعدم وجود معيار محاسبي ملائم للإفصاح عبر شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) حتى الآن ، فإن مشكلة الدراسة تتبلور في التساؤل هل هناك أثر لآليات حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي الاختياري للشركات عبر الإنترنت من قبل الشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟.

ولقد توصلت الدراسة الى ان حوكمة الشركات أداة فعالة لضمان الإفصاح الجيد ، والتأكد من مستوى الشفافية في القوائم المالية ، وطمأنة المستثمرين أن أموالهم توظف بالشكل الأمثل الذي

الحوكمة واثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (130-169)

يضمن حماية مصالحهم ، كما توصلت الدراسة الى وجود أثر ذو دلالة إحصائية (لاستقلالية لجنة المراجعة الداخلية ، خصائص لجنة المراجعة ، ازدواجية المدير التنفيذي ، حجم مجلس الإدارة) على الإفصاح المحاسبي الاختياري عبر الإنترنت في التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية.

دراسة : محمد (2018) : بعنوان أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير

المالية.

هدفت الدراسة أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية وكانت غرض الدراسة تحقيق العديد من الأهداف ومنها التعرف على إيجابيات ومزايا حوكمة الشركات وكيفية الاستفادة منها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية. كما تهدف الى صياغة الجوانب الفكرية لقواعد حوكمة المصارف السودانية، بالإضافة الى الوقوف على دور الإفصاح والشفافية وتأثره بقواعد حوكمة المصارف السودانية، واخيرا الوقوف على جودة المعلومات المحاسبية وتأثرها بقواعد حوكمة الشركات. ولحل مشكلة الدراسة صاغ الباحث الفرضيات التالية، هنالك علاقة ارتباطية بين وجود مقومات أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة ودورها في الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للمصارف محل الدراسة. وان هنالك علاقة ارتباطية بين توفر مقومات تدعم أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإدارة لتعزيز وزيادة درجة الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للمصارف محل الدراسة. كما ان هنالك علاقة ارتباطية بين توفر مقومات الإفصاح والشفافية على زيادة درجة الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للمصارف محل الدراسة. و لإنجاز هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ومنهج المسح الميداني ومن خلال الدراسة الميدانية.

الحوكمة واثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (130-169)

ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج وهي ان الإدارة تعمل على رفع مستوى الإفصاح والشفافية والكفاءة عند إصدار التقارير المالية المتعلقة بالوضع المالي للشركة، كما تعمل على توفير إطار تنظيمي فعال يعمل على ضبط كافة جوانب الضبط للأداء العام للمصارف. كما توصلت الى وجود هيكل تنظيمي واضح يسهل من ضبط الحركة المؤسسية للمصرف يتصف بوصف واضح ودقيق لمهام وواجبات كل قسم وتحديد كامل لمسؤولياتها وصلحياتها. كما توصل البحث إلى ضرورة تفعيل الدور الرقابي والإشرافي وتوقيع الجزاءات على المصارف في حالة مخالفتها للتعليمات المتبعة. ضرورة تضمين تقرير مجلس الإدارة قائمة بممارسة حوكمة الشركات توضح فيها المصارف مدى التزامها بتطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة، أو إعداد تقرير منفصل يتضمن معلومات حوكمة الشركات ليساعد المستثمرين في اتخاذ قرارات استثمارية سليمة.

دراسة : الوشاح، محمود عبد الفتاح و لونا محمد عزمي (2017)، بعنوان " أثر تطبيق قواعد

الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية : "دراسة تطبيقية في الجامعات الخاصة الأردنية".

هدفت هذه الدراسة إلى قياس اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية "دراسة تطبيقية في الجامعات الخاصة الأردنية". وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة حيث تم جمع البيانات من خلال استبانة أعدت خصيصا لهذا الغرض وتم توزيعها على مجتمع الدراسة البالغ عدده (78) مستجيبا من المديرين الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة و مديري التدقيق الداخلي و العاملين في أقسام المحاسبة و التدقيق الداخلي في هذه الجامعات.

الحوكمة واثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (130-169)

وخلصت نتائج الدراسة إلى وجود اثر لتطبيق قواعد الحوكمة (ضمان وجود أساس محكم وفعال للحوكمة حفظ حقوق أصحاب المصالح الإفصاح و الشفافية) مجتمعة و منفردة على مستوى الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في الجامعات الخاصة وأن تطبيق قواعد الحوكمة يساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية مما ينعكس إيجابا على أداء هذه الجامعات.

وكان من أهم توصيات هذه الدراسة: ضرورة الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة و تعميق المفاهيم و تطويرها من خلال عقد الدورات التدريبية المتخصصة للعاملين في الجامعات و زيادة مستوى الإفصاح و الشفافية في التقارير المالية و إتاحتها لجميع أصحاب المصالح لإعطاء المساهمين و المستثمرين الأمان لأموالهم و العمل على نشر مفهوم و ثقافة الحوكمة بشكل أوسع لدى كافة الأطراف ذات العلاقة و إصدار النشرات و التعليمات التي تعكس مفاهيم و تطبيقات الحوكمة.

دراسة: بن عيشي وعمري (2016): بعنوان تطبيق قواعد الحوكمة واثره على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، دراسة حالة شركات المساهمة الجزائرية.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية دراسة حالة شركات المساهمة الجزائرية، ومن اجل تحقيق ذلك قام الباحث باختيار عينة عشوائية عددها (90) مفردة من مجتمع الدراسة والمتمثل في شركات المساهمة بولاية بسكرة، وزعت عليهم استبانة وتم التحقق من صدقها وثباتها حيث شملت على (20) فقرة موزعة على من ثلاثة محاور وهي: وجود أساس محكم و فعال لقواعد الحوكمة، توفير مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة، توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح. وتم إدخال البيانات إلى الحاسب الآلي ومعالجتها حيث استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات

الحوكمة وأثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (130-169)

المعيارية، ومعامل الارتباط بيرسون، باستخدام البرنامج الإحصائي. ولقد توصلت الدراسة الى ان وجود أساس محكم و فعال لقواعد الحوكمة بالإضافة الى توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة، كما توصلت ايضا الى توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح .

دراسة : ابوبكر واخرون (2014) : بعنوان " قواعد حوكمة الشركات وأثرها على الإفصاح المحاسبي:

دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة أسهمها بسوق الأوراق المالية الليبي.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على قواعد حوكمة الشركات وأثرها على الإفصاح المحاسبي وتناولت الدراسة عدة نقاط منها: أولاً " مفهوم حوكمة الشركات"، ثانياً " حوكمة الشركات وطرق إخفاء الحقائق"، ثالثاً "علاقة قواعد الحوكمة بالإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية"، رابعاً "انعكاسات قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي". وتمثلت عينة الدراسة في (103) مشارك، يمثلون (10) رؤساء مجلس إدارة، و(9) نائبين مجلس إدارة، و(47) عضو مجلس إدارة، و(68) معداً للقوائم المالية بالشركات المدرجة، و(5) معدين بقسم إدارة الإفصاح لدى السوق.

ولتحقيق اهدف الدراسة تم تصميم استمارة استبيان وهي الاداة الرئيسية لجمع البيانات الاولية. وتوصلت الدراسة ببعض النتائج التي منها: أولاً "ان هناك قاعدة و وجود أساس محكم وفعال لحوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي تحث على رفع شفافية سوق المال والتحديد الدقيق لمسؤولية هيئة إدارة السوق للإشراف والرقابة على عمل السوق"، ثانياً "ان هناك وجود لقوانين التي قد تساهم في حماية حقوق المساهمين، والمستثمرين بدرجة مناسبة إلا إنها غير مفعلة بشكل كامل، مما يؤثر بشكل مباشر على عدم زيادة مستوى درجة الإفصاح المحاسبي وبالتالي يتطلب الأمر تفعيل هذه القاعدة بشكل أكثر". واختتمت الدراسة أيضاً ببعض التوصيات

الحوكمة واثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (130-169)

منها: "ضرورة الإسراع في زيادة تفعيل تطبيق لائحة الحوكمة الصادرة عن مصرف "ليبيا" المركزي وفقاً للقرار 20 لسنة 2010 وكذلك قانون سوق المال الليبي لسنة 2007، ولعل سبب ضعف وجود بعض القواعد لحوكمة الشركات يرجع إلى الظروف التي حدثت في ليبيا سنة 2011م، بالإضافة إلى أزمة السيولة التي مرت بها المصارف التجارية الليبية خلال فترة الثورة". كتب هذا المستخلص من قبل دار المنظومة 2018م.

ثانياً: الدراسات الاجنبية:

دراسة: Amira et.al (2021)

"The reflection of the application of corporate governance rules on accounting disclosure and the quality of financial statements"

تهدف هذه الدراسة الى دراسة انعكاسات الحوكمة على الافصاح المحاسبي و جودة القوائم المالية. ولتحقيق اهداف هذه الدراسة تم اتباع الاسلوب الاحصائي الوصفي لغرض شرح اجراءات الحوكمة واثرها على الافصاح المحاسبي و جودة القوائم المالية.

ولقد توصلت الدراسة الى ان الافصاح المحاسبي صنف كأساس للحوكمة، وان الوجود الصلب و الفعال هو الاساس للحوكمة، بالإضافة الى ان الحوكمة تعمل على تحسين مستويات الافصاح المحاسبي وهذا يؤدي الى زيادة مستويات الشفافية والدقة في المعلومات التي تظهر في القوائم المالية.

دراسة: Munadhil et. al (2018)

"The role of corporate governance in achieving accounting information quality (field study in the mishraq sulfur state company)" in Algeria

الحوكمة وأثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (130-169)

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على حوكمة الشركات وأثرها على المعلومات المحاسبية من خلال تحقيق العديد من الأهداف منها توضيح أهمية ومفهوم حوكمة الشركات وخصائصها ومحدداتها. وفهم أهداف ومبادئ حوكمة الشركات. بالإضافة إلى تحديد جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على قواعد الحوكمة. وأخيراً توضيح دور حوكمة الشركات في جودة المعلومات المحاسبية. بالإضافة إلى تقديم التوصيات بناء على نتائج الدراسة. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لأنه يتوافق مع طبيعة الدراسة وأغراضها والمصادر المكتبية المتاحة لها؛ ومن ثم، فإن هذه الدراسة نظرية بحتة.

ولقد توصلت الدراسة إلى أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مبدأ الإفصاح والشفافية وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، كما توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأنظمة الأساسية لمسؤوليات مجلس الإدارة وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، وتوصلت أيضاً إلى أن توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مبدأ حقوق المساهمين وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية. كما توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مبدأ المساواة في المعاملة بين المساهمين وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، وأخيراً توصلت إلى أن توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مبدأ الإطار الأساسي الفعال للحوكمة وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

دراسة: Habiba et.al (2017)

"Audit committees and financial reporting quality: Evidence from UK environmental accounting disclosures."

تهدف هذه الدراسة إلى لقياس محددات حجم الإفصاح البيئي وجودتها، مع التركيز على دور لجان المراجعة تأثيرها على تقارير مقترحات سميث فيما يتعلق بالحوكمة. ولغرض تحقيق أهداف

الحوكمة واثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (169-130)

الدراسة تم اتباع اسلوب التحليل الكمي من خلال عينة كبيرة من الشركات الانجليزية خلال الفترة من 2007 الى 2011م.

ولقد توصلت الدراسة الى ان الشركات الكبيرة التي تعتمد قواعد الحوكمة بالضرورة هذا يؤدي الى جودة الافصاح المحاسبي. وانا الشركات التي لها عدد كبير من المساهمين وحملة الاسهم تعمل على ان تكون مستويات الافصاح المحاسبي اكبر نتيجة لضغوطات اصحاب المصالح.

دراسة: Omar (2017)

"Corporate governance and the level of Bahraini corporate compliance with IFRS disclosure" Case study in Bahrain

تهدف هذه الدراسة الى اختبار العلاقة بين حوكمة الشركات وقواعد التقارير الدولية الغرض من هذه الورقة هو دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات (CG) والإفصاح عن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) قبل عام واحد من صدور أول قانون لحوكمة الشركات (CGC) في البحرين.

ولتحقيق اهداف هذه الدراسة، تم استخدام انحدارات المربعات الصغرى العادية لفحص العلاقات بين مستوى امتثال الشركات البحرينية لمتطلبات الإفصاح الإلزامية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كمتغير تابع وثماني آليات (CG) كمتغيرات مستقلة وخمس سمات أخرى خاصة بالشركة كمتغيرات سيطرة.

كما اظهرت النتائج أن ثلاث من آليات حوكمة الشركات (أي استقلال مجلس الإدارة، واستقلال لجنة التدقيق، وازدواجية الرئيس التنفيذي) ترتبط بمستوى الإفصاح عن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ويشير هذا إلى أن آليات حوكمة الشركات فعالة في ممارسات إعداد التقارير المالية.

الحوكمة واثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (130-169)

ومع ذلك، تظهر النتائج هذه الدراسة، أن آليات حوكمة الشركات الخمس الأخرى (أي حجم مجلس الإدارة، وحجم لجنة التدقيق، وملكية أصحاب الكتل، والملكية الإدارية، وملكية الحكومة) لا ترتبط بمستوى الإفصاح عن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وقد تثبت هذه النتيجة أهمية لجنة حوكمة الشركات كآلية تنفيذ فعالة لإلزام الشركات البحرينية بالامتثال الكامل للإفصاح عن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

دراسة : (Ayman et.al (2017)

"Accounting legislation, corporate governance codes and disclosure in Jordan"

الهدف الرئيسي من هذه الورقة هو تقديم لمحة عامة عن التغييرات الاقتصادية والتشريعات المحاسبية الأكثر تأثيراً والتي تؤثر على ممارسات الإبلاغ المالي والإفصاح في الأردن. كما يقدم لمحة عامة عن دراسات الإفصاح التي أجريت في الأردن والتي تغطي السنوات ما بين (1986 – 2014)، للتحقق مما إذا كان هناك تحسن في ممارسة الإفصاح في الأردن. حيث تبحث هذه الورقة أيضاً في خصائص الشركات الأكثر تأثيراً على ممارسات الإفصاح المحاسبي في الأردن والتي تم العثور عليها في دراسات الإفصاح السابقة التي أجريت في الأردن بين عامي (1986 و 2014)، وتتناول الورقة أيضاً بنود الإفصاح المطلوبة في قواعد حوكمة الشركات الموجودة للشركات المساهمة المدرجة والبنوك والمؤسسات المالية. شركات التأمين. وأخيراً، تناقش الورقة جودة التعليم المحاسبي في الأردن، حيث أشارت الدراسات السابقة إلى تأثيره على الممارسة المحاسبية.

استناداً إلى مراجعة دراسات الإفصاح السابقة التي أجريت في الأردن بين عامي (1986 و 2014)، قامت هذه الدراسة بمقارنة نتائج دراسات الإفصاح قبل وبعد عام 1998. في عام 1997، كما تم

الحوكمة واثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (130-169)

استخدام خط الاتجاه لممارسة الإفصاح للتحقق مما إذا كانت ممارسة الإفصاح قد تحسنت بعد صدور هذا القانون. كما تم استخدام التحليل الوصفي لفحص العوامل التي تؤثر على ممارسة الإفصاح في الأردن.

ولقد توصلت الدراسة إلى أن ممارسات الكشف قد تحسنت مع مرور الوقت. كما لوحظ أن حجم الشركة كعامل يؤثر دائما على مستوى الإفصاح في الأردن ويليه المراجعة الخارجية، في حين وجد أن السيولة لها التأثير الأقل. وقد تم التوصل إلى أن التغييرات الاقتصادية، والاتفاقيات مع المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية (WTO) والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)، واللوائح الجديدة وإصلاحات السوق المالية قد أدت إلى تحسين ممارسة الإفصاح المحاسبي في الأردن.

دراسة: (Basil & Suzan 2014)

"The association between disclosure of forward-looking information and corporate governance mechanisms: Evidence from the UK before the financial crisis period."

هدفت هذه الدراسة الى ملاحظة اهمية واليات الحوكمة بالإضافة الى قياس العلاقة بين جودة الافصاح المحاسبي في الجزء المخصص للإفصاح عن المعلومات المحاسبية في التقارير المالية واليات الحوكمة في الشركات الانجليزية غير المالية.

ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحثان باتباع الاسلوب (QSR NVIVO 8) وذلك لقياس محتويات الجزء المخصص للإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، وذلك بدراسة القوائم المالية لعدد (238) شركة مدرجة في السوق المالي الانجليزي بمدينة لندن. ولقد توصلت الدراسة الى ان حجم المجلس

الحوكمة واثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (130-169)

و استقلالية لجان المراجعة ترتبط ارتباط كبير مع مستويات الافصاح الاختياري التي تسعى الشركات الإنجليزية لنشرها في القوائم المالية الصادرة عنها.

دراسة (Madan & Junaid (2013)

"Voluntary corporate governance disclosures in the annual reports: an empirical study"

هدفت هذه الدراسة الى استكشاف ممارسات حوكمة الشركات الطوعية لـ 50 شركة، بالإضافة إلى المتطلبات الإلزامية للبند (49) من اتفاقية الإدراج. ولتحقيق اهداف هذه الدراسة تم تطبيق طريقة تحليل المحتوى بالإضافة الى تطبيق طريقة الفهرس على القوائم المالية من سنة 2003 وحتى 2005م. حيث تم اختيار (40) فقرة من قسم قاعدة الحوكمة الواردة في القوائم المالية ووكلاء الشركات. ولغرض اجراء المقارنات بين المؤسسات الصناعية تم اختيار اربعة صناعات هي (البرمجيات - السكر - الورق - المنسوجات)،. ولغرض تحليل البيانات واختبار الفرضيات اداة تحليل مناسبة تم اتباعها.

ولقد توصلت الدراسة الى ان المؤسسات تمت الدراسة تتبع اقل من 50% من العناصر المدرجة في طريقة الفهرس الخاصة بالإفصاح المحاسبي المنصوص عليه من ضمن قواعد الحوكمة. كما توصلت الدراسة الى ان لا توجد اختلافات مهمة بين ما يتم الافصاح عليه في الاربعة الشركات الصناعية هي (البرمجيات - السكر - الورق - المنسوجات).

دراسة: (Salim(2013)

"study on Indonesian Islamic banks

تهدف هذه الدراسة الى التركيز على الافصاح وفقا لأليات الحوكمة في القوائم المالية في المصارف التجارية الاسلامية في إندونيسيا. ولغرض تحقيق اهداف الدراسة قام الباحث تم اختيار سبعة مصارف اسلامية بدولة اندونيسيا، ولاختبار الفرضيات تم استخدام طريقة تحليل المحتوى لغرض وضع درجات لمستويات الافصاح في القوائم المالية للمصارف الإندونيسية، حيث تم دراسة الليات الحوكمة التي تثر في مستويات الافصاح. ومن النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة ان اقدم المصارف واكبرها سجلت اكبر درجة في مستويات الافصاح نظير مثيلاتها من المصارف الاخرى. وان الافصاح مستويات الافصاح في المراجعة الداخلية تتجه لتكون ضعيفة.

دراسة: Bader & Waleed(2010)

Corporate governance and voluntary disclosure in Kuwait

تهدف هذه الدراسة على قياس العلاقة بين الحوكمة والافصاح الاختياري في القوائم المالية الصادرة عن (170) شركة كويتية مدرجة في سوق المال الكويتي خلال سنة 2007م. ولتحقيق اهداف الدراسة قام الباحثان بتعريف وتصنيف اربعة خصائص من خصائص الحوكمة. ثم تم استخدام اسلوب الانحدار لغرض تفسير البيانات و تحليل العلاقة بين هذه الخصائص و الافصاح الاختياري، في حين تم استخدام طريقة تحليل المحتوى الذاتي لقياس مستويات الافصاح الاختياري في عينة الدراسة حيث وجد ان مستويات الافصاح تقدر ب (19%) مع التحسن في مستويات الافصاح مقارنة بدراسات سابقة. كما توصلت الدراسة الى ان النتائج قوية ومرتبطة مع حجم الشركة ونوع المراجعة بالإضافة الى عضوية قطاع الصناعة، كما توصلت الى ان هناك حاجة الى

الحوكمة واثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (130-169)

تحسين مستويات الشفافية في الاسواق المالية الكويتية مع اضافة بعض القيود على قواعد الحوكمة.

ما يميز هذه الدراسة:

عند القيام بعرض الدراسات السابقة تم ملاحظة ان اغلبها تناولت موضوع الافصاح المحاسبي في ظل الحوكمة ولكن من عدة زوايا مختلفة وبالتالي وما يميز هذه الدراسة كون اغلب الدراسات السابقة تمت في بيئات خارجية باستثناء دراسة (ابوبكر واخرون، 2014) والتي ركزت على اثر قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة أسهمها بسوق الأوراق المالية الليبيين، دون ان يتطرق الى اثر ذلك على جودة القوائم المالية. في حين ان هذه الدراسة سوف تركز على اثر الحوكمة على الافصاح المحاسبي بالإضافة الى أثر ذلك على جودة القوائم المالية الصادرة عن المصارف التجارية.

منهجية الدراسة:

أداة جمع البيانات اللازمة للدراسة:

استخدم الباحث الاستبيان لتحقيق أهداف الدراسة للتعرف على أثر تطبيق الحوكمة على جودة التقارير المالية، فقام بتصميم استمارة استبيان واشتملت على البيانات الشخصية للمستهدفين والمتمثلة بالوظيفة ومدة الخدمة بالوظيفة الحالية، والمستوى التعليمي، والعمر والتخصص العلمي، كما أشتمل الاستبيان على المحاور الآتية:-

المحور الأول: اثر مقومات الأساس المحكم والفعال لقواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية، وتكون المحور من (7) عبارات.

الحكومة واثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (130-169)

المحور الثاني: اثر توفر مقومات تدعم أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإدارة على الإفصاح

المحاسبي وجودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية، وتكون المحور من (7) عبارات.

المحور الثالث: اثر توفر مقومات الإفصاح والشفافية على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية

الصادرة عن المصارف التجارية، وتكون المحور من (6) عبارات.

التحليل الإحصائي ومعالجة البيانات:

بعد ترميز البيانات تم إدخالها إلى الحاسب الآلي لإجراء العمليات الإحصائية اللازمة لتحليل البيانات

باستخدام البرنامج الإحصائي الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for

Social Sciences) ومختصره SPSS النسخة الخامسة والعشرون وتم استخدام مقياس ليكرت

الخماسي في أسئلة الاستبيان، حيث كان متوسط القياس مساويا إلى (3) وهو متوسط القيم (1، 2،

3، 4، 5) للإجابات الخمسة

جدول (1) ترميز بدائل الاجابة وطول فئة تحديد اتجاه الاجابة

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة
الترميز	1	2	3	4	5

أساليب التحليل الإحصائي للبيانات

من أجل وصف أي ظاهرة من حيث القيمة التي تتوسط القيم أو التعرف على تجانس هذه القيم

والبحث عن القيم الشاذة فالأمر يتطلب عرض بعض المقاييس الإحصائية التي يمكن من خلالها

التعرف على خصائص الظاهرة محل البحث، ومن أهم هذه المقاييس مقاييس النزعة المركزية

والتشتت، وقد تم استخدام الآتي :

الحوكمة واثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (130-169)

- التوزيعات التكرارية: لتحديد عدد التكرارات، والنسبة المئوية للتكرار التي تتحصل عليه كل إجابة، منسوبا إلى إجمالي التكرارات، وذلك لتحديد الأهمية النسبية لكل إجابة ويعطي صورة أولية عن إجابة أفراد مجتمع الدراسة على العبارات المختلفة.
- المتوسط الحسابي المرجح: لتحديد اتجاه الإجابة لكل فقرة من فقرات المقياس وفق مقياس التدرج الخماسي.
- الانحراف المعياري: يستخدم الانحراف المعياري لقياس تشتت الإجابات ومدى انحرافها عن متوسطها الحسابي.
- معامل الارتباط : لتحديد العلاقة بين كل محور من محاور الاستبيان وإجمالي الاستبيان.
- معامل الفا كرونباخ: لتحديد الثبات في أداة الدراسة (الاستبيان).

إجراءات الصدق : وتم ذلك من خلال:

أولاً: صدق المحكمين:

حيث إن صدق المحكمين يعد من الشروط الضرورية واللازمة لبناء الاختبارات والمقاييس والصدق يدل على مدى قياس الفقرات للظاهرة المراد قياسها، وان أفضل طريقة لقياس الصدق هو الصدق الظاهري والذي هو عرض فقرات المقياس على مجموعة من الخبراء للحكم على صلاحيتها. وقد تحقق صدق المقياس ظاهرياً من خلال عرض الفقرات على مجموعة من المحكمين المتخصصين، وقد تم الأخذ في نظر الاعتبار جميع الملاحظات التي قدمت من قبل المحكمين.

ثانياً: صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة:

الحوكمة واثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (130-169)

جدول (2) معامل الارتباط بين محاور الدراسة وإجمالي الاستبيان

ت	المحور	عدد الفقرات	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية
1	اثر مقومات الأساس المحكم والفعال لقواعد الحكومة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية	7	❖❖0.829	0.000
2	اثر توفر مقومات تدعم أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإدارة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية	7	❖❖0.87	0.000
3	اثر توفر مقومات الإفصاح والشفافية على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية	6	❖❖0.852	0.000

❖❖ القيم ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.01

لقد بينت النتائج في الجدول (2) أن قيم معامل الارتباط بين إجمالي الاستبيان ومحاور الدراسة تراوحت ما بين (0.829) إلى (0.87)، وكانت قيم الدلالة الإحصائية دالة إحصائياً حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية جميعها أقل من (0.05).

الثبات (معامل ألفا كرونباخ)

وهو الاتساق في نتائج المقياس إذ يعطي النتائج نفسها بعد تطبيقه مرتين في زمنين مختلفين على الأفراد أنفسهم، وتم حساب الثبات بطريقة معامل ألفا كرونباخ حيث إن معامل ألفا يزيدنا بتقدير جيد في أغلب المواقف وتعتمد هذه الطريقة على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى، وأن قيمة معامل ألفا للثبات تعد مقبولة إذا كانت (0.6) وأقل من ذلك تكون منخفضة (Uma

الحكومة واثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (130-169)

(Sekaran, 2003, p311)، ولاستخراج الثبات وفق هذه الطريقة تم استخدام استمارات البالغ عددها (55) استمارة، وقد بينت النتائج في الجدول (3) ان قيم معامل ألفا لثبات محاور الدراسة تراوحت ما بين (0.679) إلى (0.807)، ولاجمالي الاستبيان (0.878)، وبالتالي يمكن القول أنها معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث ويمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج.

جدول (3) معامل الفاكرونباخ للثبات

ت	المحور	عدد الفقرات	معامل الفا
1	اثر مقومات الأساس المحكم والفعال لقواعد الحكومة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية	7	0.679
2	اثر توفر مقومات تدعم أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإدارة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية	7	0.773
3	اثر توفر مقومات الإفصاح والشفافية على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية	6	0.807
	إجمالي الاستبيان	20	0.878

مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل المجتمع بأعضاء مجلس الإدارة والعاملين بالإدارة الوسطى في المصارف التجارية بمدينة طرابلس، وقد تم اختيار عينة مكونة من (6) مصارف في مدينة طرابلس، حيث تم توزيع (60) استمارة استبيان بواقع (10) استمارات لكل مصرف، وأسترد منها (55) استمارة صالحة للتحليل وبنسبة (91.67%) وكما مبين في الجدول رقم (4).

الحوكمة واثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على ..(130-169)

جدول (4) عدد الاستثمارات الموزعة والفاقد منها والاستثمارات الصالحة للتحليل

المصرف	الاستثمارات الموزعة	الاستثمارات المفقودة والغير صالحة	نسبة الاستثمارات المفقودة والغير صالحة	الاستثمارات الصالحة	نسبة الاستثمارات الصالحة
مصرف الجمهورية	10	1	10	9	90
مصرف الوحدة	10	2	20	8	80
المصرف التجاري	10	1	10	9	90
مصرف شمال افريقيا	10	0	0	10	100
مصرف الازمك العربي	10	1	10	9	90
المصرف الصحارى	10	0	0	10	100
المجموع	60	5	8.33	55	91.67

عرض وتحليل البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة:

أولاً: الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية

جدول (5) توزيع المستهدفين حسب البيانات الشخصية

الوظيفة	البيانات الشخصية					
	العدد	النسبة%	مدير إدارة	رئيس قسم	مراجع	محاسب
العدد	4	10	10	10	26	5
النسبة%	7.3	18.2	18.2	18.2	47.3	9.1
مدة الخدمة	المجموع					
العدد	10	14	31	أكثر من 10 سنوات		
النسبة%	18.2	25.5	56.4	100%		
المستوى التعليمي	المجموع					
العدد	38	8	دبلوم			9
النسبة%	69.1	14.5	16.4			100%
العمر	المجموع					
العدد	5	7	10	33	36 سنة فأكثر	
النسبة%	9.1	12.7	18.2	60	100%	
التخصص العلمي	المجموع					
العدد	36	9	تمويل			5
النسبة%	65.5	16.4	9.1			100%

الحوكمة واثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (130-169)

بينت النتائج في الجدول (5) أن (4) مستهدفين وما نسبته (7.3%) كانوا مدراء إدارة، و(10) مستهدفين وما نسبته (18.2%) كانوا رؤساء أقسام، و(10) مستهدفين وبنفس النسبة كانوا من المراجعين، و(26) مستهدفين وما نسبته (47.3%) من المحاسبين، و(5) مستهدفين وما نسبته (9.1%) كانت لهم وظائف أخرى.

أما فيما يتعلق بمدى الخدمة بالوظيفة؛ فقد تبين إن (5) مستهدفين وما نسبته (18.2%) كانت مدة خدمتهم بالوظيفة 5 سنوات، و(14) مستهدفاً وما نسبته (25.5%) كانت مدة خدمتهم الوظيفية 10 سنوات، و(31) مستهدفاً وما نسبته (56.4%) كانت مدة خدمتهم الوظيفية أكثر من 10 سنوات.

أما بالنسبة للمستوى التعليمي؛ فقد تبين إن (38) مستهدفاً وما نسبته (69.1%) يحملوا مؤهل البكالوريوس، و(8) مستهدفين وما نسبته (14.5%) يحملوا مؤهل الماجستير، و(9) مستهدفين وما نسبته (16.4%) يحملوا مؤهل الإجازة الدقيقة (الدكتوراه).

وفيما يتعلق بالعمر؛ فقد تبين إن (5) مستهدفين وما نسبته (9.1%) تراوحت أعمارهم من 20 إلى 25 سنة، و(7) مستهدفين وما نسبته (12.75) كانت أعمارهم 26 إلى 30 سنة، و(10) مستهدفين وما نسبته (18.2%) كانت أعمارهم ضمن الفئة 31 إلى 35 سنة، و(33) مستهدفاً وما نسبته (605) كانت أعمارهم 36 سنة فأكثر.

وفيما يخص التخصص العلمي؛ فقد تبين إن (36) مستهدفاً وما نسبته (65.5%) متخصصين في المحاسبة، و(9) مستهدفين وما نسبته (16.4%) متخصصين في إدارة الأعمال، و(5) مستهدفين

الحوكمة واثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (130-169)

وما نسبته (9.1%) متخصصين في التمويل، و(5) مستهدفين وبنفس النسبة كانت لهم تخصصات أخرى.

ثانياً: اختبار الفرضيات:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد اثر لقواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية

لاختبار الفرضيات سيتم اعتماد اختبار (One Sample T-Test)، فإذا كانت قيمة متوسط الاستجابة أكبر من قيمة متوسط القياس (3) وقيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.05، فهذا يدل على ارتفاع درجة الموافقة وبالتالي رفض الفرضية وقبول فرضيتها البديلة، أما إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.05 وقيمة متوسط الاستجابة أقل من قيمة متوسط القياس (3) فهذا يدل على انخفاض درجة الموافقة وبالتالي قبول الفرضية، أما إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05 بغض النظر عن قيمة متوسط الاستجابة فهذا يدل على ان درجة الموافقة كانت متوسطة وبالتالي قبول الفرضية.

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة ارتباطيه بين وجود مقومات أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة ودورها في الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير الصادرة عن المصارف التجارية

الحوكمة واثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (130-169)

جدول (6) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي واختبار (T-Test) لمحور علاقة مقومات الأساس

المحكم والفعال لقواعد الحوكمة بالإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية

الدرجة	قيمة الدلالة الاحصائية	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	التكرار والنسبة	الفقرة	ت
مرتفعة	0.000	0.715	3.55	2	31	17	5	0	ت	تناسب متطلبات قواعد الحوكمة مع مقدار الإفصاح في المصارف.	1
				3.6	56.4	30.9	9.1	0	%		
مرتفعة	0.000	1.083	3.71	13	24	9	7	2	ك	تقوم المصارف بالإفصاح بما يمكن من الحصول على معلومات بصفة دورية ومنظمة.	2
				23.6	43.6	16.4	12.7	3.6	%		
متوسطة	0.077	1.197	2.71	4	11	15	15	10	ك	هل قوانين المصارف المطبق في ليبيا تكفل للمساهمين الحق في انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الإدارة.	3
				7.3	20.0	27.3	27.3	18.2	%		
مرتفعة	0.000	1.183	3.84	21	17	4	13	0	ك	يتوفر هيكل تنظيمي ووصف وظيفي وتحديد المسؤوليات والصلاحيات يساهم في تطوير الحوكمة.	4
				38.2	30.9	7.3	23.6	0	%		
مرتفعة	0.003	0.913	3.38	5	22	17	11	0	ك	يتوفر إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء المصارف.	5
				9.1	40	30.9	20	0	%		

الحكومة واثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (130-169)

				8	17	21	8	1	ك	تقوم الهيئات الرقابية في المصارف بواجبها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية لتنفيذ متطلبات الحوكمة.	6	
				14.5	30.9	38.2	14.5	1.8	%			
مرتفعة	0.002	0.975	3.42	4	33	13	5	0	ك	توفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور في المصارف.	7	
مرتفعة	0.000	0.751	3.65	7.3	60	23.6	9.1	0	%			
مرتفع	0.000	0.579	3.46	أجمالي المحور								

قيمة T المحسوبة = 5.957 درجات الحرية = 54 قيمة T الجدولية = 2

لقد بينت النتائج في الجدول رقم (6) إن قيم المتوسط تراوحت بين (2.71) إلى (3.84)، كما تبين إن درجة الموافقة كانت مرتفعة على جميع فقرات محور اثر مقومات الأساس المحكم والفعال لقواعد الحكومة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية باستثناء فقرة واحدة كانت درجة الموافقة عليها متوسطة، وتبين أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (3.46) وهو أكبر من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.46)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي صفراً وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق، ويؤكد ذلك قيمة T المحسوبة وتساوي (5.957) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (2) عند درجات الحرية (54)، وهذا يدل على أن علاقة مقومات الأساس المحكم والفعال لقواعد الحكومة بالإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية كان مرتفعاً، لذا يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى " لا توجد علاقة ارتباطية بين وجود مقومات أساس محكم وفعال لقواعد

الحكومة واثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (130-169)

الحكومة ودورها في الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير الصادرة عن المصارف التجارية" وقبول نقيضها " توجد علاقة ارتباطيه بين وجود مقومات أساس محكم وفعال لقواعد الحكومة ودورها في الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير الصادرة عن المصارف التجارية".

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة ارتباطيه بين توفر مقومات تدعم أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإدارة لتعزيز وزيادة درجة في الإفصاح وجودة التقارير الصادرة عن المصارف التجارية

جدول (7) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي واختبار (T-Test) لمحور علاقة توفر مقومات تدعم أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإدارة بالإفصاح المحاسبي وجودة التقارير

المالية الصادرة عن المصارف التجارية

الدرجة	قيمة الدلالة الاحصائية	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	التكرار والنسبة	الفقرة	ت
مرتفعة	0.000	0.755	3.8	7	33	13	1	1	تأ	يتم تسهيل مهام أصحاب المصالح وفقا لأحكام قانون المصارف.	1
				12.7	60.0	23.6	1.8	1.8	%		
مرتفعة	0.001	1.016	3.49	8	22	16	7	2	ك	وجود آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتوفير استمرارية المصرف.	2
				14.5	40.0	29.1	12.7	3.6	%		

الحوكمة واثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (130-169)

				6	23	14	11	1	ك	يتم إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عند انتهاك حقوقهم.	3
				10.9	41.8	25.5	20.0	1.8	%		
متوسطة	0.004	0.993	3.4								
مرتفعة	0.000	0.891	3.73	7	33	10	3	2	ك	يتم العمل على تطوير آليات مشاركة جميع العاملين في تحسين الأداء.	4
				12.7	60.0	18.2	5.5	3.6	%		
مرتفعة	0.000	1.029	3.6	13	15	20	6	1	ك	يتم تصميم هيكل فعال كفاء للحماية من الإضرار المالي للمصرف.	5
				23.6	27.3	36.4	10.9	1.8	%		
مرتفعة	1	1.106	3	3	19	13	15	5	ك	يتم السماح لذوي المصالح بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية.	6
				5.5	34.5	23.6	27.3	9.1	%		
مرتفعة	0.201	0.938	3.16	3	18	21	11	2	ك	تم الاتصال مع أصحاب المصالح لإيجاد طرق مختلفة لتوفير رؤوس	7
				5.5	32.7	38.2	20.0	3.6	%		

الحوكمة واثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (130-169)

										الأموال إلى للمصرف.
مرتفع	0.000	0.629	3.45	أجمالي المحور						

قيمة T المحسوبة = 5.361 درجات الحرية = 54 قيمة T الجدولية = 2

لقد بينت النتائج في الجدول رقم (7) إن قيم المتوسط تراوحت بين (3) إلى (3.8)، وتبين إن درجة الموافقة كانت مرتفعة على جميع فقرات محور علاقة توفر مقومات تدعم أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإدارة بالإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية باستثناء فقرتين كانت درجة الموافقة عليهما متوسطة، وتبين أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (3.45) وهو أكبر من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.45)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي صفراً وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق، ويؤكد ذلك قيمة T المحسوبة وتساوي (5.361) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (2) عند درجات الحرية (54)، وهذا يدل على أن علاقة توفر مقومات تدعم أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإدارة بالإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية كان مرتفعاً، لذا يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية لا توجد علاقة ارتباطيه بين توفر مقومات تدعم أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإدارة لتعزيز وزيادة درجة في الإفصاح وجودة التقارير الصادرة عن المصارف التجارية " وقبول نقيضها " توجد علاقة ارتباطيه بين توفر مقومات تدعم أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإدارة لتعزيز وزيادة درجة في الإفصاح وجودة التقارير الصادرة عن المصارف التجارية " .

الحوكمة واثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (130-169)

الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد علاقة ارتباطيه بين توفر مقومات الإفصاح والشفافية على زيادة

درجة الإفصاح وجودة التقارير الصادرة عن المصارف التجارية.

جدول (8) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي واختبار (T-Test) لمحور علاقة توفر

مقومات الإفصاح والشفافية بالإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف

التجارية

الدرجة	قيمة الدلالة الاحصائية	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	التكرار والنسبة	الفقرة	ت
متوسطة	0.147	1.007	3.2	2	26	10	15	2	ت	تتوفر قنوات لنشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة	1
				3.6	47.3	18.2	27.3	3.6	%		
متوسطة	0.057	0.902	2.76	4	5	20	26	0	ك	يتم الإفصاح للمساهمين عن وجود ممارسة او سلوك غير أخلاقي	2
				7.3	9.1	36.4	47.3	0	%		
مرتفعة	0.014	0.9	3.31	3	24	15	13	0	ك	يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر	3
				5.5	43.6	27.3	23.6	0	%		

الحوكمة واثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (130-169)

المرتبعة	المرتبعة	المرتبعة	المرتبعة	المرتبعة	المرتبعة	المرتبعة	المرتبعة	المرتبعة	المرتبعة	المرتبعة	المرتبعة
مرتفعة	0.004	0.933	3.38	7	17	21	10	0	ك	يتم الإفصاح عن الضمانات اختياريا بالإضافة إلى الإفصاحات الإيجابية	4
مرتفعة	0.002	0.935	3.4	6	20	20	8	1	ك	يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء.	5
مرتفعة	0.001	1.052	3.51	13	11	23	7	1	ك	يتم الإفصاح عن مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية واطهار فاعليته.	6
مرتفع	0.006	0.683	3.26	أجمالي المحور							

قيمة T المحسوبة = 2.832 درجات الحرية = 54 قيمة T الجدولية = 2

الحوكمة واثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (130-169)

لقد بينت النتائج في الجدول رقم (8) إن قيم المتوسط تراوحت ما بين (2.76) إلى (3.51)، وتبين إن درجة الموافقة كانت مرتفعة على (4) فقرات محور علاقة توفر مقومات الإفصاح والشفافية بالإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية ، وكانت درجة الموافقة متوسطة على فقرتين، وتبين أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (3.26) وهو أكبر من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.26)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي (0.006) وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق، ويؤكد ذلك قيمة T المحسوبة وتساوي (2.832) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (2) عند درجات الحرية (54)، وهذا يدل على أن علاقة توفر مقومات الإفصاح والشفافية بالإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية كان مرتفعاً، لذا يتم رفض الفرضية الفرعية الثالثة " لا توجد علاقة ارتباطية بين توفر مقومات الإفصاح والشفافية على زيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير الصادرة عن المصارف التجارية " وقبول نقيضها " توجد علاقة ارتباطية بين توفر مقومات الإفصاح والشفافية على زيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير الصادرة عن المصارف التجارية " .

الفرضية الرئيسية : لا يوجد اثر لقواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية.

الحوكمة واثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (130-169)

جدول رقم (9) نتائج اختبار (One Sample T- test) لإجمالي اثر قواعد الحوكمة على

الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية

المحور	المتوسط الحسابي	الفرق بين متوسط الفترة والمتوسط المعياري	الانحراف المعياري	قيمة الدلالة الإحصائية	معنوية الفروق	مستوى الأثر
اثر قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية	3.4	0.4	0.534	0.000	معنوي	مرتفع

قيمة T المحسوبة = 5.559 درجات الحرية = 54 قيمة T الجدولية = 2

ولتحديد اثر قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية، فإن النتائج في الجدول رقم (9) أظهرت أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (3.4) وهو أكبر من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.4)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي صفرًا وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق، ويؤكد ذلك قيمة T المحسوبة وتساوي (5.559) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (2) عند درجات الحرية (54)، وهذا يدل على أن اثر قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية كان مرتفعاً، لذا يتم رفض الفرضية الرئيسية وقبول نقيضها " يوجد اثر لقواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية".

النتائج:

بعد تحليل البيانات التي تم جمعها فإن الدراسة توصلت إلى ما يلي:

1. أوضحت الدراسة وجود اثر قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية قيد الدراسة حيث بلغت قيمة متوسط الاستجابة (3.4) وفق مقياس التدرج الخماسي.
2. بينت الدراسة وجود علاقة بين مقومات الأساس المحكم والفعال لقواعد الحوكمة بالإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية بالمصارف قيد الدراسة حيث بلغت قيمة متوسط الاستجابة (3.46) وفق مقياس التدرج الخماسي.
3. أظهرت الدراسة عدم وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمؤشرات المعاملة المتكافئة للمساهمين ومبدأ الإفصاح والشفافية على جودة التقارير المالية بالمصارف قيد الدراسة حيث بلغت قيمة متوسط الاستجابة (3.45) وفق مقياس التدرج الخماسي.
4. بينت الدراسة إن مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة بالمصارف قيد الدراسة كان متوسطاً، حيث بلغت قيمة متوسط الاستجابة (2.89) وفق مقياس التدرج الخماسي حيث بلغت قيمة متوسط الاستجابة (3.26) وفق مقياس التدرج الخماسي.
5. أوضحت الدراسة إن مستوى جودة التقارير المالية بالمصارف قيد الدراسة كان متوسطاً، حيث بلغت قيمة متوسط الاستجابة (2.7) وفق مقياس التدرج الخماسي.

التوصيات:

بعد تحليل البيانات والوصول إلى نتائجها فقد تم التوصل إلى التوصيات الآتية:

1. إقامة الدورات التدريبية في مجال الحوكمة وجودة التقارير المالية، من أجل رفع كفاءة العاملين بالمصارف في المجالين.
2. الحرص على إقامة قنوات لنشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة.
3. ضرورة الإفصاح للمساهمين الإفصاح للمساهمين عن وجود أي ممارسة أو سلوك غير أخلاقي وكذلك عن المخاطر الجوهرية المتوقعة.
4. ضرورة إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عند انتهاك حقوقهم.
5. ضرورة الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء وكذلك الإفصاح عن مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية وإظهار فاعليته.

المراجع:

أولاً: الدراسات العربية:

- بن عيشي عمار وعمري سامي (2016): بعنوان تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، دراسة حالة شركات المساهمة الجزائرية. جامعة محمد خيضر بسكرة كلية العلوم الاقتصادية.
- محمد حاتم هاشم (2018)، "ثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير ، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، السودان.

الحوكمة واثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي "دراسة تطبيقية على (130-169)

- ابوبكر واخرون (2014): بعنوان " قواعد حوكمة الشركات وأثرها على الإفصاح المحاسبي: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة أسهمها بسوق الأوراق المالية الليبيين مجلة العلوم الاقتصادية و السياسية،، الجامعة الاسمرية،300-337.
- الوشاح، محمود عبد الفتاح شاهين و لونا محمد عزمي (2017)، " أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي و جودة التقارير المالية : "دراسة تطبيقية في الجامعات الخاصة الأردنية" المجلد 39، العدد 2 (31 يوليو/تموز 2017)، ص ص 1-33، 33ص. جامعة الزقازيق
- إسلام ناجح علي الع ارقد (2022): بعنوان " الحوكمة وأثرها على الإفصاح المحاسبي دراسة من وجهة نظر العاملين في البنوك الأردنية، المجلة العربية للنشر العلمي العدد ثمانية وأربعون تاريخ الإصدار: 2 - تشرين الأول - 2022 م
- دينا محمد محمد طه (2019): "دراسة أثر آليات حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي الإختياري للشركات عبر الإنترنت" . جامعة بورسعيد

ثانيا/ المراجع الاجنبية:

- Amira.fetha, h.heriz, Mokhefi Amine (2021), The reflection of the application of corporate governance rules on accounting disclosure and the quality of financial statements. Boades Journ-
- Ayman E. Haddad, Wafaa M. Sbeiti, Amer Qasim, (2017)," Accounting legislation, corporate governance codes and disclosure in Jordan: a review", International Journal of Law and Management, Vol. 59 No. 1, pp. 147-176.
- Basil Al-Najjar,and Suzan Abed (2014), The association between disclosure of forward-looking information and corporate governance mechanisms:

Evidence from the UK before the financial crisis period ,Managerial Auditing Journal.

- Bader Al-Shammari & Waleed Al-Sultan (2010). " Corporate governance and voluntary disclosure in Kuwait. International Journal of Disclosure and Governance volume 7, pages262–280 (2010)

-Haddad, A.E., Sbeiti, W.M. and Qasim, A. (2017), "Accounting legislation, corporate governance codes and disclosure in Jordan: a review", International Journal of Law and Management, Vol. 59 No. 1, pp. 147-176.

-Habiba Al-Shaer, Aly Salama, Steven Toms, (2017), "Audit committees and financial reporting quality: Evidence from UK environmental accounting disclosures". Journal of Applied Accounting Research, ISSN: 0967-5426

- Madan Lal Bhasin and Junaid M. Shaikh (2013). " Voluntary corporate governance disclosures in the annual reports: an empirical study, International Journal of Managerial and Financial Accounting Vol. 5, No. 1, 2013

- Munadhil A, A, A, Honer, M, M, A, Ali, Y (2018) The role of corporate governance in achieving accounting information quality (field study in the mishraq sulfur state company)., p.p 145-158, volm, 10

-Salim Darmadi, (2013), Corporate governance disclosure in the annual report: An exploratory study on Indonesian Islamic banks

-Omar Juhmani (2017), " Corporate governance and the level of Bahraini corporate compliance with IFRS disclosure". Journal of Applied Accounting Research.

-